

بها فاول كفا من ضرب الواليت على التايف والثاني
 كما حاق مال اليتيم على اكله في الختم وفي ان التايف من
 التقاض على البرية الربا يجامع الطم والقاض **معرفة طريق**
الاجتهاد من كتاب التوب لغة اعرابا ونصرا في ان
 به يعرف عموما للفظ وخصوصه واطلاقه وتقسيمه
 واتحاله وبيان وصيغ الامر والنهي والمنع والاستعانة
 والوعيد والوعيد والاسما والافعال والحروف ولا يكون
 فيم الكتاب والسنة والحادي من معرفة طريق **نفسه**
كلامه تعالى ليعرف به الحكم الاحكام الاخرى منه
نفسه هذا مع الذي قلناه من جملة طرق العلم
 ولان شرط ان يكون متبعا في كل نوع من هذه العلوم
 حتى يكون في التوكيد وفي اللغة كالحليل بل
 يكون معرفة جملة منها قال ابن الصباغ ان هذا سهل
 في زماننا هذا الزمان فان العلوم قد دونت
 وصحت انتهى بشرط ان يكون له من كتب الحديث
 اصل كصحاح البخاري وسنن ابى داود وروايات غيره
 حفظ جميع الغنائم ولا يعضه عن ظهر قلب بل يكون
 يعرف الادلة وان يعرف مظان احكامه في ابوابها
 فراجح وقت الحاجة فلا بد ان يعرف الادلة المتكيفة
 وتب كما اخذ بلقيا ما قيل وكذا في كتاب ومعرفة اصول
 الاعتقاد كما حكى في الروضة كما صلا عن الامم ابى الشراة
 ثم اجتمع من العلوم انما شرط في المذهب المطلق وهو
 الذي يعني في جميع ابواب الشريعة اما المقلد بذهب امام

خاص فليس عليه معرفة قواعد امامه ولبواع وفيها
 يراعي المطلق في فقا بين الشريعة فانه مع المذهب كما جهده
 مع وضوح الشريعة ولهذا السر له ان يصدر عن نفس امامه
 لا يوسع الاجتهاد مع النص قال ابن دقيق العيد واغلو
 المصير من مجتهد الا اذا ائى الى زمان وفقت انما عتقنا
 قول القائل والفتالان العصر على من المجتهد المنقل للفظ
 ان المراد المجتهد القائم بالتصا فان العلماء يعرفون عنه
 قال كقول لو خبرت بين التصا والقتل لا خبرت القتل
 وامنع منه التايفى وابو حنيفة وهذا ظاهر انك
 فيه انه كيف يمكن التصا على الاقتصار واغلوها عن المجتهد
 واتبع ابو يعلى والفاضى الحشون والساد ابو اسحاق في
 كانوا يقولون لنا مقلدين للتايفى بل وافق ربنا
 رايه ويجوز لبعض الاجتهاد بان يكون العالم المجتهد
ونه والثانية عشر ان يكون **تبعيا** ولو بضعاف في
 اذنه فلا يولي اهم لا يسمع اصلا فانه لا يقرب بين اقرار
 وانكار **الثالثة** عشر ان يكون **بصيرا** فلا يولي
 اعمى ولا من يري الابصاح ولا يعرف الصورة لانه لا يعرف
 الطالب من المطلق فان كان يعرف الصورة اذ قرب
 منه صح وضح بالاعى الاعور فانه يصح توليته وكذلك
 يصح بصره فارقا فقط دون من يبصر ليل فقط
 قاله ابو اسحاق فان **بصر** هو التايفى الذي صلا الله عليه
 وسلم ان ام مكتوم في المدينة وهو اعمى ولذلك قال
 مالك بصحة ولاية اعمى **اجيب** بل انه انما استخلف في

خاص